في كلمة ضافية يلقيها نيابة عنه ولي العهد تحت قبة الشورى .. اليوم

خادم الحرمين يحدد مواقف المملكة من القضايا والمستجدات الداخلية والخارجية

الملك عبدالله بن عبدالعزيز

• سعاد الشمراني (الرياض)

يحدد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، اليوم أبرز ملامح سياسة الدولة الداخلية والخارجية، وذلك في كلمة ضافية يلقيها نيابة عنه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، تحت قبة الشورى، في مستهل أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس.

وأعرب رئيس مجلس الشورى الشيخ الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ عن اعتزاز المجلس بالرعاية الملكية الكريمة التي يلقاها من لدن خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - رعاهم الله، مؤكدا أن المجلس وأعضاءه والمواطنين يتطلعون لهذه المناسبة الغالية، حيث يتناول خادم الحرمين الشريفين عبر خطابه الذي سيلقيه نيابة عنه سمو ولي العهد، مواقف المملكة تجاه العديد من القضايا والمستجدات على جميع المستويات الداخلية والخارجية.

وقال رئيس مجلس الشورى في تصريح بهذه المناسبة، إن المجلس يعتبر الخطاب الملكي السنوي وثيقة عمل يستلهم منها مواقف المملكة تجاه العديد من القضايا الراهنة والأهداف التي تطمح الدولة إلى تحقيقها خلال السنة المقبلة ويسترشد بها في أعماله وأداء مهامه التنظيمية والرقابية، مشيراً إلى أن أعضاء المجلس ومن خلال المضامين السامية للخطاب الملكي سيكونون بإذن الله عوناً أميناً في تنفيذ أهدافه وغاياته السامية.

وأكد أن ما أنجزه المجلس على مدى دوراته المنصرمة جاء بفضل الله ثم بدعم خادم الحرمين الشريفين -حفظه الله- مضيفاً أن ما نعيشه من نمو وازدهار في هذا العهد الزاهر يتطلب من الجميع العمل أن يكونوا في مستوى طموحات قيادة هذه البلاد المباركة.

وزاد د. آل الشيخ أن إيمان خادم الحرمين الشريفين بالعمل الشوري ودعمه الكريم لأعماله أفضى إلى العديد من القرارات التي نقلت المجلس إلى مرحلة جديدة من العمل التشريعي والرقابي كان أبرزها قراره -حفظه الله- بتعيين ٣٠ امرأة عضواً في المجلس، لافتاً إلى أن المجلس مازال عاماً بعد عام يحصد ثمار هذا القرار التاريخي، خصوصاً أن المرأة أثبتت تميزها وشمولية عملها وقدرتها على أن تكون عند حسن ظن القيادة الرشيدة بها.

واعتبر رئيس مجلس الشورى أن المجلس بات اليوم شريكاً أساسياً في صناعة القرار الوطني.

رأينا

لنقف في وجه القتلة والمجرمين

لأننا نعيش بكرامة ونحيا بطمأنينة ونتعايش مع الآخرين بتسامح، فإن إجرامهم وإرهابهم وحقدهم على هذه البلاد وأهلها مستمر ويفعلون ما بوسعهم للنيل من هذه البلاد الطاهرة بكل وسائلهم القذرة والدنيئة التي شعارها الغدر ووسيلتها الخديعة ولكنهم في كل الأحوال عاجزون عن مواجهة هذا الوطن الكبير ورجاله وجها لوجه، إذ نراهم بين الحين والآخر يخرجون من جحورهم ويقدمون على عمل جبان يستهدفون فيه رجالا نذروا أنفسهم في خدمة الدين والوطن والمليك في كل شبر من أرض وطننا الكبير.

وما الحادث الإرهابي الذي تعرضت له إحدى دوريات حرس الحدود بمركز سويف في منطقة الحدود الشمالية حين استهدفوا عند الساعة الرابعة والنصف من فجر أمس إحدى دوريات حرس الحدود بإطلاق نار من عناصر إرهابية، حيث تم التعامل مع الموقف بما يقتضيه ومحاصرة المعتدين ومقتل أحدهم، في حين بادر أحد العناصر الإرهابية إلى تفجير حزام ناسف كان يحمله مما نتج عنه استشهاد عميد ورجلي أمن إلا امتداد لهذه الأعمال الشيطانية الإجرامية التي تريد ترويع الآمنين والتأثير على الحالة الأمنية التي تعيشها بلادنا وتحقيق أهداف وغايات الأعداء والخونة.

إن هذه الأعمال الإرهابية المرفوضة من الجميع والمجرمة شرعا وعقلا يجب الوقوف أمامها بكل الوسائل المتاحة وعلى الجميع أن يكونوا يدا واحدة في وجه هذا الإرهاب الذي يريد الخراب والدمار لوطننا المعطاء وما المواقف التي سجلها المواطنون أمس وفي وقت مضى أيضا في ردود أفعالهم في أكثر من وسيلة ومقتهم واستنكارهم لهذه الأعمال الإجرامية إلا خيبة أمل في وجه الإرهاب وأهله وتأكيد على أن مثل هذه الأعمال لا تزيدنا إلا قوة في وجه الإرهاب ووقوفا في وجه القتلة والمجرمين حتى ينتهي إلى غير رجعة بإذن الله تعالى.

الرعاية الكريمة تؤكد مكانته الكبيرة.. د. الجفري:

مجلس الشورى أنموذج فريد في تداول هموم الوطن والمواطنين

• سعاد الشمراني (الرياض)

قال نائب رئيس مجلس الشورى الدكتور محمد بن أمين الجفري: إن المجلس يعيش لحظات مليئة بالفخر والاعتزاز تضاف إلى مسيرته الحافلة بالرفعة والنماء برعايةٍ كريمةٍ من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي ينيب عنه (أيده الله ورعاه) ولي عهده الأمين نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز (يحفظه الله)، لإلقاء الخطاب الملكي السنوي في مستهل أعمال السنة الثالثة من الدورة السادسة لمجلس الشورى، متضمنا سياسة الدولة الداخلية والخارجية.

وأضاف نائب الرئيس في تصريح صحافي بهذه المناسبة: إن الرعاية الكريمة تؤكد المكانة الكبرى التي يحظى بها المجلس من لدن خادم الحرمين الشريفين، وسمو ولي عهده الأمين، وسمو ولي ولي العهد، وحرصهم (حفظهم الله) على دعمه وأعماله وقراراته، بما يسهِم في مواصلة المسيرة التنموية التي تعيشها المملكة في هذا العهد الزاهر، معبرا عن تقدير المجلس لثقة المقام الكريم في أعضائه، وشمول عددٍ منهم -على مر السنين- بالثقة الغالية في اختيارهم للعديد من المناصب القيادية في الدولة.

ومضى د. الجفري قائلا: إن الشورى كما هو معلوم من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحكم في هذه البلاد المباركة، امتثالا لقوله تعالى (وشاورهم في الأمر) وقوله تعالى (وأمرهم شورى بينهم)، لما يحققه هذا المبدأ من مصالح عظيمة للبلاد والعباد، ويسهم في صدور قرارات رشيدة، تحقق مصلحة الوطن والمواطن. مؤكدا أن مجلس الشورى بنظامه وآلياته، ودعم الدولة له، يشكل أنموذجا فريدا، في تداول هموم الوطن والمواطنين كوحدة واحدة، بعيدا عن التجاذبات الفئوية أو الحزبية، وفق نظام إسلامي مؤصل، ولا يقل

د. محمد الجفري

في مهامه واختصاصاته المنوطة به، عن مهام واختصاصات المجالس الشورية والبرلمانية الأخرى.

وأفاد أن مجلس الشورى شهد بفضل الله، ثم بدعم خادم الحرمين الشريفين، قفزات كبيرة في ممارسة مهامه التنظيمية والرقابية، حتى بات اليوم شريكا أصيلا في السلطة التنظيمية، وصنع القرارات التي تتخذها الدولة، المبنية على قرارات المجلس التي يتم رفعها إلى المقام السامي بعد دراستها ومراجعتها وفقا للسياسات العامة للدولة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على دراسته للأنظمة واللوائح والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وعقود الامتياز، والتقارير السنوية للجهات الحكومية، واقتراحات أعضائه لمشروعات أنظمة جديدة، أو بتعديل أنظمة نافذة، وذلك وفقا للمادتين (الخامسة عشرة، والثالثة والعشرين) من نظام المجلس.

وثمن نائب رئيس مجلس الشورى التوجيهات والقرارات الملكية التاريخية المتلاحقة، التي فتحت المجال لهذا الصرح الوطني الشامخ لأداء دوره المنوط به، ومنها الأمر الملكي الكريم باعتبار المرأة السعودية عضوا كامل العضوية في المجلس، وأن لا تقل نسبة اختيارهن لعضويته عن (٢٠٪) من عدد الأعضاء، مشيرا إلى أن المجلس يحظى بتقدير واحترام كبيرين في المنظمات والاتحادات البرلمانية الدولية والإقليمية المعتبرة، ومن ذلك عضويته في الاتحاد البرلماني الدولي، وفي العديد من الاتحادات البرلمانية الإقليمية والعربية.

وختم د. الجفري تصريحه مؤكدا أن المجلس يعيش عصره الذهبي في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وهو ما أهله ليصبح شريكا وركنا من أركان السلطة التنظيمية في المملكة، وباتت مداولاته وقراراته تؤثر إيجابا على كل المستويات باتجاه دعم التنمية المستدامة وتحقيق تطلعات وتوجيهات خادم الحرمين الشريفين.

نوه بثقة القيادة في المجلس وأعضائه.. الأمين العام آل عمرو:

الخطاب الملكي خارطة طريق ترسم ملامح المستقبل للوطن والمواطن

• سعاد الشمراني (الرياض)

د. محمد آل عمرو

رفع الأمين العام لمجلس الشورى الدكتور محمد بن عبدالله آل عمرو أسمى عبارات الشكر والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد، على ما يولونه من دعم واهتمام للمجلس.

وقال في تصريح بمناسبة إنابة خادم الحرمين الشريفين - أيده الله - سمو ولي العهد لإلقاء الخطاب الملكي السنوي لأعمالِ السنة الثالثة من الدورة السادسة للمجلس، إن هذا اللقاء يأتي تقليداً حميدا جرت عليه العادة كل عام، وتحقيقا لما قضت به المادة الرابعة عشرة من نظام مجلس الشورى، ومناسبة يستعرض فيها ولي الأمر - أيده الله - ما تم من إنجازات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وما يطمح إلى تحقيقه من مشروعات تهدف إلى خدمة الصالح العام، وتصب في مصلحة المواطن الذي هو هدف جميع خطط التنمية المتتابعة، وفق منهج يقوم على تحقيق النمو المستدام المتوازن في عموم مناطق المملكة، وتثبيت دعائم الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية الشاملة لجميع القطاعات، وسائر فئات وشرائح المجتمع، والحفاظ على ما تحقق من مكتسبات، كما يشتمل الخطاب السامي الكريم على الخطوط العريضة للسياستين الداخلية والخارجية للمملكة.

وأضاف: إن الكلمة الضافية التي سيتفضل بإلقائها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين، سمو ولي العهد الأمين، تحمل كل هذه التطلعات الطموحة، وترسم ملامح الطريق للوطن، ويمثل إلقاؤها تحت قبة الشورى مسؤولية جسيمة على المجلس وأعضائه، وخارطة طريق أمامهم وهم يدرسون ويناقشون ما يحال إليهم من تقارير وأنظمة واتفاقيات وخلافها من موضوعات تقع تحت مظلة اختصاصات المجلس.

ومضى الأمين العام قائلا: إننا في مجلس الشورى ندرك الثقة الكبيرة التي يحظى بها المجلس من القيادة الرشيدة، وخادم الحرمين الشريفين يؤكد دائما ثقته في المجلس ويحرص على تطوير أعماله، لافتا إلى أن هذه الثقة تضاعف مسؤوليات المجلس وأعضائه نحو بذل المزيد من الجهود لتحقيق تطلعات ولاة الأمر في الارتقاء بأداء الأجهزة التنفيذية، ومراجعة الأنظمة وتحديثها، ودراسة القضايا الوطنية الملحة بما يلبي حاجات المواطنين وتطلعاتهم، ويعزز من ثقتهم في المجلس ووعيهم وإدراكهم لمسؤولياته.

مقترح بتفعيل الدبلوماسية الشعبية ومطالبات بتعيين المرأة سفيرة

الشورى يسقط تعديلات «تبادل المنافع» ويعتمد هيئة للتوطين

• سعاد الشمراني (الرياض)

أسقط مجلس الشورى مقترح تعديل بعض مواد نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، ووافق على نظام التوطين ويشمل إنشاء هيئة للتوطين.

وطالبت عضو المجلس الدكتورة لبنى الأنصاري أثناء مناقشة تقرير وزارة الخارجية، بتعيين المرأة السعودية سفيرة في السلك الدبلوماسي، مشيرة إلى أنها باتت تمثل بلادها في كثير من المحافل الدولية، وسبق تعيينها سفيرة للنوايا الحسنة كما حدث للزميلة الدكتورة حياة سندي والسيدة منى أبو سليمان.

وأكدت أن المرأة السعودية تحظى بثقة خادم الحرمين الشريفين ومن نتائج دعمه لها «جلوسنا تحت قبة الشورى».

وأضافت خلال جلسة أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور عبدالله بن محمد بن إبراهيم آل الشيخ، أن الأوان للمرأة لتتقلد هذا المنصب الرفيع، فهي قوية ومؤهلة، مشيرة إلى أن التقارير الإحصائية التي قدمتها الوزارة عن المرأة قليلة جدا، حيث تشمل نسبة المرأة الموظفة في السلك الدبلوماسي مقارنة بالرجال ٤,٥ في المائة، والوظائف الإدارية ٣,٢ في المائة مقارنة بالرجال، كما لم تحظ الموظفات في الوزارة بالتدريب الكافي، وطالبت بزيادة فرص الوظائف الفنية والمالية والإدارية لهن في الوزارة.

وقالت الدكتورة دلال الحربي توجد في الوزارة عدد من الوكالات ومنها مركز المرأة وتم إنشاؤه منذ ١٠ أعوام، ولكنه لم يؤد دوره كما ينبغي، ويجب أن تسعى الوزارة لتفعيله ليسهم في تحقيق وجود المرأة في المحافل الدولية.

من جانبه أكد الدكتور أحمد الزيلعي، على «الخارجية» الالتفات للقارة السمراء، وقال «إن أغلب سكان دول هذه القارة مسلمون وتتطلع تلك الدول لتوثيق العلاقات مع المملكة، كما أن هناك ٩ دول إسلامية أفريقية تتطلع لزيارة المملكة وتوثيق العلاقات».

وبين الدكتور سعيد الشيخ أنه رغم زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة وحجم الأزمات السياسية المتزايدة، إلا أن تقرير الوزارة واللجنة الخاصة بالشورى ناقشت الجوانب الإدارية والهيكلية وهمشت هذا الدور، حيث إن كثيرا من الأمور متقلبة في الشأن الدولي والمحلي والنتائج ليست مضمونة، والمثل على ذلك التراجع الحاد في اليمن، حيث اتجهت نحو التقسيم، وهو ما يخالف تطلعات المملكة لمواجهة التحديات الدبلوماسية السياسية، مبيناً أنه مع تعدد الملفات الحرجة يجعل مناقشة هذه القضايا هامة لحماية الأمن الداخلي.

وأقترح عضو المجلس الدكتور عساف أبو اثنين فصل الإعلام الخارجي عن وزارة الثقافة والإعلام وضمه إلى وزارة الخارجية، موضحاً أن الواقع الراهن للإعلام الخارجي أثبت عدم فاعليته في أداء دوره المطلوب سياسياً وثقافياً، ما يستدعي فصله ودعمه ليكون أداة فاعلة في السياسة السعودية الخارجية.

واختلف اللواء الطيار محمد الحسون والدكتور يحيى الصمعان مع توصيات اللجنة بتمويل تملك السكن للعاملين في وزارة الخارجية وتقديم الدعم المالي لهم، وذكرا أن كثيراً من الموظفين سيتجهون إلى العمل في الخارجية ليس حبا في العمل ولكن من أجل الحصول على هذه المزايا، وأشار إلى أن الخارجية لم تتفان في متابعة قضايا المذنب والمجرم من المواطنين في الخارج رغم أنها وضعت لهذا الخصوص، إضافة لعدم التجاوب مع المسائل الصغيرة وتأخر البت في كثير من القضايا.

جانب من جلسة مجلس الشورى

من جهته دعا الدكتور الصمعان الوزارة للتنسيق مع الجهات المختصة للاهتمام بوضع حد للنمطية التي تتعامل بها وسائل الإعلام الأجنبية والتي ساهمت في تشويه صورة الإسلام.

ودعا عضو لتفعيل ما أسماه بالدبلوماسية الشعبية، لتحقيق التواصل الشعبي الفعال مع الثقافات المختلفة ولنقل وجهات النظر السعودية للقاعدة العشبية في البلد المستهدف، مقترحاً إنشاء جهاز تابع لوزارة الخارجية يعني بالدبلوماسية الشعبية.

وطرحت اللجنة عدة توصيات منها أن تضع الوزارة برنامج تمويل لتملك موظفيها العاملين في الخارج مساكن داخل المملكة بأقساط ميسرة، على أن تتحمل تكاليف التمويل وتضع الضوابط اللازمة لذلك.

كما صوت المجلس بعدم الموافقة على مقترح تعديل بعض مواد نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، بعد أن استمع لوجهة نظر اللجنة الخاصة، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه مقترح تعديل الفقرة (٦) من المادة الثالثة من نظام تبادل المنافع بين نظامي التقاعد المدني والعسكري ونظام التأمينات الاجتماعية، وإضافة فقرة جديدة للمادة الثالثة المقدمة من عضو المجلس الدكتور عمرو رجب.

وفي نقطة نظام اعترض الدكتور عمرو رجب على رفض المجلس لاقتراحه فيما يخص نظام تبادل المنافع.

وتساءل أعضاء: هل أنظمة التقاعد والتأمينات صنعها حكوميون أم متضررون؟، وأضافوا المتقاعد العسكري يستطيع التقاعد في سن مبكر ويلجأ إلى التأمينات لتحسين وضعه، خاصة أن التقاعد عبارة عن مكافأة على سنين العمل فلماذا يتم إيقافها إذا كان سيتوظف في وظيفة أخرى، والتعديل الذي قامت به اللجنة يضر بالمستفيد ونحن مع المقترح الأساسي.

واستغرب فهد بن جمعة دمج توصيته الخاصة بصندوق الموارد البشرية مع توصية عضو آخر، وطلب تلاوة توصيته بنفسه، مؤكدا أنها أكثر شمولية ونصت على «الصندوق اختيار الطرق الأكثر فاعلية في توظيف السعوديين».. ما دفع اللجنة والمجلس لرفض هذه التوصية.

من جهته أوضح الأمين العام للمجلس الدكتور محمد آل عمرو عقب الجلسة أن عددا من الأعضاء تحفظوا على المقترح، مؤكدين أهمية ضمان عدم المساس بمصالح المتقاعدين خصوصاً أولئك الذين يتقاعدون مبكراً ويضطرون للعمل في القطاع الخاص لزيادة دخلهم.

وكانت اللجنة الخاصة المشكلة لدراسة المقترح قد أوصت بالموافقة عليه، على أن تكون مدد الاشتراك المضمومة مدداً مكملة لاستحقاق معاش التقاعد قبل بلوغ سن الستين في النظام الأخير، ويشترط أن يمضي المشترك خمس سنوات فيه، ما لم تكن أسباب الضم ناتجة من التخصيص أو كان انتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز أو التنسيق من الخدمة.

من جهة أخرى أفاد الأمين العام أن المجلس طالب بالعمل على زيادة برامج التدريب والتأهيل الموجه لقطاعي التشييد والبناء والتشغيل والصيانة بما يسهم في الإسراع في توطين الوظائف لهذين القطاعين.

كما طالب المجلس بعد أن استمع لوجهة نظر لجنة الإدارة والموارد البشرية، بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم تجاه التقرير السنوي لصندوق تنمية الموارد البشرية للعام المالي ١٤٣٥/١٤٣٤هـ، بالإسراع في تشغيل المرصد الوطني لسوق العمل وتفعيل دوره، داعيا الصندوق لتطوير آليات توظيف السعوديين.

من جهة أخرى وافق المجلس على ملاءمة دراسة مقترح مشروع (نظام التوطين في المملكة) المقدم من العضو عبدالرحمن الراشد.

وأوضح آل عمرو أن مشروع النظام المكون من ١٩ مادة يهدف لتعزيز دور الصناعة الوطنية والموردين والمقاولين السعوديين وإعطاء الأولوية في التوظيف للسعوديين عبر إيجاد جهة تعنى بقضية التوطين وتتولى مهام الإشراف والتنظيم والمتابعة وتضم جميع مسؤوليات التوطين تحت مظلة موحدة.